جمعية الصحة العالمية السبعون **ج ص ع٧٠-٦**
٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٧
البند ١٣-١ من جدول الأعمال **WHA70.6**

الموارد البشرية الصحية وتنفيذ مضامين هيئة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي

جمعية الصحة العالمية السبعون،

بعد النظر في التقرير المتعلق بالموارد البشرية الصحية وتنفيذ مضامين هيئة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي؛[١]

وإذ تعيد تأكيد القرار ج ص ع٦٩-١٩ (٢٠١٦) بشأن الاستراتيجية العالمية بشأن الموارد البشرية الصحية: القوى العاملة ٢٠٣٠، الذي اعتمدت فيه جمعية الصحة الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الموارد البشرية الصحية: القوى العاملة ٢٠٣٠، بما فيها دعوتها القوية لإشراك الجهات عبر القطاعين العام والخاص كليهما والجهات صاحبة المصلحة، ومنها المؤسسات الحكومية والتعليمية والتدريبية وأرباب العمل والمنظمات المعنية بالعاملين الصحيين من أجل تنسيق برنامج عمل مشترك بين القطاعات للقوى العاملة الصحية والاجتماعية من أجل إيجاد قوى عاملة تلائم الغرض المنشود منها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

وإذ تشير إلى القرار ج ص ع٦٣-١٦ (٢٠١٠) بشأن مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي، الذي اعتُمِدت بموجبه المدونة العالمية، وبشأن اعتراف المدونة العالمية بأن وجود قوى عاملة صحية ملائمة وفي المتناول أمر جوهري لتكامل النُظم الصحية ولتقديم الخدمات الصحية الأساسية، ومع مراعاة الحاجة إلى تخفيف وطأة الآثار السلبية التي تطال النُظم الصحية في البلدان النامية والتي تترتب على هجرة العاملين الصحيين؛

وإذ تشير أيضاً إلى القرارات السابقة لجمعية الصحة والرامية إلى تعزيز القوى العاملة الصحية؛[٢]

---

١ الوثيقة ج٧٠/١٨.

٢ القرار ج ص ع٦٤-٦ (٢٠١١) بشأن تدعيم القوى العاملة الصحية، والقرار ج ص ع٦٤-٧ (٢٠١١) بشأن تعزيز التمريض والقبالة، والقرار ج ص ع٦٥-٢٠ (٢٠١٢) بشأن استجابة منظمة الصحة العالمية، ودورها بصفتها قائد مجموعة الصحة، في مجال تلبية الطلبات الصحية المتنامية في الطوارئ الإنسانية، والقرار ج ص ع٦٦-٢٣ (٢٠١٣) بشأن إحداث تحويل في تعليم القوى العاملة الصحية دعماً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، والقرار ج ص ع٦٧-١٩ (٢٠١٤) بشأن تعزيز الرعاية الملطفة كعنصر من عناصر الرعاية الشاملة طيلة العمر، والقرار ج ص ع٦٧-٢٤ (٢٠١٤) بشأن متابعة إعلان ريسيفي السياسي بشأن الموارد البشرية الصحية: تجديد الالتزامات بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، والقرار ج ص ع٦٨-١٥ (٢٠١٥) بشأن تعزيز الرعاية الجراحية الطارئة والأساسية والتخدير كعنصر من عناصر التغطية الصحية الشاملة.

وإذ تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ (القرار ١٨٣/٧٠) وقرارها الآخر في عام ٢٠١٦ (القرار ١٥٩/٧١)، اللذين طُلِب فيهما، على التوالي، إنشاء هيئة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي (المشار إليها فيما يلي باسم "الهيئة") ورُحِّبَ فيهما بتقرير اللجنة؛

وإذ تشدّد على أن الاستثمار في القوى العاملة الصحية والاجتماعية يحقّق نتائج مضاعفة تعزز النمو الاقتصادي الشامل على الصعيدين المحلي والعالمي كليهما، ويُسهم في تحقيق طموحات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي التقدم المُحرز صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٣ (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٤ (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع)، والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها) والاستفادة من الصلات المشتركة القائمة بين الأهداف وغاياتها؛

وإذ تعترف بأن التحديات الصحية المواجهة في القرن الحادي والعشرين فيما يتصل بالتغييرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والوبائية والتكنولوجية سيلزمها قوى عاملة صحية واجتماعية تلائم الغرض المنشود منها من أجل إيتاء خدمات صحية واجتماعية متكاملة تركّز على الناس عبر نطاق سلسلة الرعاية برمتها؛

وإذ تشير إلى المقرر الإجرائي م ت١٤٠(٣) الذي رُحِّبَ فيه، في جملة أمور، بتقرير الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي، وبمهمتها الرامية إلى توليد الزخم اللازم السياسي والمشترك بين القطاعات والشامل للعديد من أصحاب المصلحة، من خلال إعداد ١٠ توصيات وتحديد خمسة إجراءات فورية من أجل توجيه عملية إيجاد الوظائف في القطاعين الصحي والاجتماعي وتحفيز تلك العملية بوصفها وسيلة للنهوض بالنمو الاقتصادي وتدعيم التلاحم الاجتماعي على نحو شامل؛

وإذ تؤكّد على أن العاملين الصحيين والاجتماعيين المهرة والمتفانين يشكّلون جزءاً لا يتجزأ من لبنات بناء نُظم صحية قوية وقادرة على الصمود، وإذ تشدّد على أهمية توظيف ما يكفي من الاستثمارات في القوى العاملة لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة وتنمية القدرات الأساسية اللازمة بموجب اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، بما فيها قدرات القوى العاملة الصحية المحلية لضمان تأهبها لمواجهة المخاطر المُتربِّصة بالصحة العمومية والتصدي لها؛

وإذ تسلّم بالحاجة إلى توسيع نطاق التمويل الصحي وتحويله إلى حد كبير، وإلى توظيف القوى العاملة الصحية والاجتماعية وتنمية قدراتها وتثقيفها وتدريبها وتوزيعها واستبقائها؛

وإذ تسلّم أيضاً بالحاجة إلى تعزيز حماية العاملين الصحيين والاجتماعيين والمرافق الصحية وأمنهم بشكل كبير في جميع المواضع، بما فيها الطوارئ الصحية الحادة والممتدة والأوضاع الإنسانية،

١- **تعتمد** خطة العمل الخمسية بشأن العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي الشامل (٢٠١٧-٢٠٢١) بوصفها آلية لتنسيق وتعزيز التنفيذ المشترك بين القطاعات لتوصيات الهيئة وإجراءاتها الفورية دعماً لتطبيق الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الموارد البشرية الصحية: القوى العاملة ٢٠٣٠؛

٢- **تحثّ** الدول الأعضاء كافّة على العمل فوراً بشأن تنفيذ توصيات الهيئة وإجراءاتها الفورية، بدعم من المنظمة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،[١] حسب الاقتضاء، وبما يتفق مع السياقات والأولويات والخصائص الوطنية؛

٣- **تدعو** الشركاء وأصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين والوطنيين والمحليين المسؤولين عن القضايا الصحية والاجتماعية والمسائل الجنسانية والشؤون الخارجية والتعليم والشؤون المالية والعمل إلى المشاركة في تنفيذ توصيات الهيئة وخطة عملها الخمسية بشأن العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي الشامل (٢٠١٧-٢٠٢١) ككل، وإلى دعم تنفيذها؛

٤- **تطلب من** المدير العام القيام بما يلي:

(١) أن يتعاون مع الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، ومع الوكالات العاملة في القطاعات المعنية الأخرى ومع الشركاء في تنفيذ توصيات الهيئة وإجراءاتها الفورية على النحو المبيّن في خطة العمل الخمسية بشأن العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي الشامل (٢٠١٧-٢٠٢١)، بوسائل منها ما يلي:

(أ) تدعيم عملية التدرّج في إعداد حسابات القوى العاملة الصحية الوطنية وتنفيذها؛

(ب) تعزيز أهمية مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي وفعالية المدونة وتنفيذها، بوسائل منها الاستمرار في توطيد الحوار والتعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف تعزيزاً لتبادل المنافع المتأتية من تنقّل العاملين الصحيين على المستوى الدولي؛

(ج) تحفيز عملية توسيع نطاق التعليم والتدريب المهنيين والتقنيين والفنيين وإحداث تحوّل فيهما، بما في ذلك التثقيف المشترك بين المهن، ولاسيما في الأوساط المجتمعية وأوساط النظم الصحية، وحفز الاستثمارات المُوظّفة في ميدان إيجاد وظائف صحية واجتماعية لائقة بمهارات مناسبة وبأعداد كافية في المواضع الصحيحة، وخصوصاً في البلدان التي تواجه كبرى التحديات في مجال تحقيق التغطية الصحية الشاملة وفي مجال تنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن الموارد البشرية الصحية: القوى العاملة ٢٠٣٠؛

(٢) أن يتولى التنسيق والعمل مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وسائر القطاعات والوكالات والجهات الشريكة المعنية من أجل تنمية قدراتها المشتركة على دعم الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في تنفيذ برنامج العمل هذا، بما فيه ما يتعلق بما يلي:

(أ) إنشاء منصة إلكترونية مشتركة بين الوكالات لتبادل البيانات والمعارف بشأن القوى العاملة الصحية والاجتماعية واحترام السرية الشخصية وقوانين حماية البيانات ذات الصلة، بحيث تجمع معاً بصورة تدريجية بيانات ومعلومات من عدّة وكالات وقطاعات ومصادر لتحسين بيانات سوق العمل الصحي والاجتماعي وتحليل تلك البيانات والمساءلة عنها ورصدها

١ وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وتتبعها، بوصفها مورداً إلكترونياً مفتوحاً للجميع للحصول على المعلومات في الوقت الحقيقي على شبكة الإنترنت؛ والاستناد إلى التنفيذ التدريجي لحسابات القوى العاملة الصحية الوطنية والإبلاغ عنها؛

(ب) إنشاء منصة دولية بشأن تنقّل العاملين الصحيين لغرض إجراء حوار مشترك بين القطاعات حول السياسات يتسم بالشفافية وتبادل المعلومات والعمل الجماعي من أجل تحقيق هدف بناء قوى عاملة صحية واجتماعية مُستدامة وتحقيق أقصى قدر من المنافع المتبادلة وتعزيز التوظيف الأخلاقي وتخفيف وطأة الآثار الضارة الناجمة عن هذا التنقّل؛

(٣) أن يستفيد من شبكة القوى العاملة الصحية العالمية بوصفها آلية لإشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ خطة العمل الخمسية بشأن العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي الشامل (٢٠١٧-٢٠٢١)؛

(٤) أن يتقصى إمكانية وضع ما يلزم من آليات التمويل المشتركة بين القطاعات والمبتكرة للمضي قدماً في تنفيذ خطة العمل الخمسية بشأن العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي الشامل (٢٠١٧-٢٠٢١)؛

(٥) أن يسرع وتيرة التقدم المحرز في رصد القوى العاملة الصحية مع تطبيق حسابات القوى العاملة الصحية، وأن يكفل التوزيع الملائم والمنصف للعاملين الصحيين من حيث العدد والكفاءة؛

(٦) أن يقدم تقريراً عادياً إلى جمعية الصحة عن التقدم المُحرز في تنفيذ خطة العمل الخمسية بشأن العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي الشامل (٢٠١٧-٢٠٢١)، يتواءم مع التقارير المُقدّمة عن الاستراتيجية العالمية بشأن الموارد البشرية الصحية: القوى العاملة ٢٠٣٠.

الجلسة العامة التاسعة، ٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٧
ج٧٠/ المحاضر الحرفية/٩

= = =